



المملكة المغربية

وزارة الداخلية

الكتابة العامة

مديرية الشؤون القروية

مخطط العمل الاستراتيجي

2026-2022

مديرية الشؤون القروية

فبراير 2022



«...تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق. وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التملك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة...»*

*من الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة.

الفهرس

- المقدمة.....3
- أولا – السياق العام وأسس مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:.....4
- أ- الخطب الملكية: ورقة طريق للإدارة الوصية (مديرية الشؤون القروية) لوضع استراتيجية جديدة وقواعد تتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية:.....4
- ب- المهام الرئيسية والإنجازات المحققة في إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020 والإصلاح الشامل بشأن أراضي الجماعات السلالية:.....5
- 1- أهم الإنجازات المحققة في إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020:.....5
- 2- الوضع الراهن لتقدم عملية تنفيذ الإصلاح المتعلق بأراضي الجماعات السلالية والورش المتعلق بتعبئة الأراضي من أجل الاستثمار والتملك:.....10
- ج-أسس ومبادئ مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:.....12
- ثانيا – تقديم المحاور الاستراتيجية والبرامج والإجراءات التي سيتم تنفيذها:.....14
- المحور 1 : التطبيق الفعلي للمقتضيات القانونية والتنظيمية والمسطرية الجديدة المتعلقة بإصلاح الإطار القانوني لأملك الجماعات السلالية.....15
- المحور 2: المساهمة في انبثاق طبقة وسطى فلاحية، واثمين الأراضي الجماعية، وإنجاز المشاريع لفائدة الجماعات السلالية ودعم التنمية القروية.....18
- المحور 3: تأمين الرصيد العقاري المملوك للجماعات السلالية ومحاربة الاحتلالات من طرف الغير والتراخيص وجميع التصرفات غير القانونية.....22
- المحور 4: الحكامة وتحسين أدوات العمل.....24
- ثالثا- الوسائل والتدابير المصاحبة من أجل التنفيذ:.....28
- أ- الموارد البشرية والمالية:.....29
- ب- البرامج / المشاريع الرئيسية في مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:.....29
- ج- تقوية الحكامة والتنسيق والتعاقد داخليا (مديرية الشؤون القروية) ومع العمالات والأقاليم:.....30
- (1) عقد الأهداف/الوسائل لمديرية الشؤون القروية:.....30
- (2) عقد الأهداف/الوسائل بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم:.....31

يندرج مخطط العمل الاستراتيجي لمديرية الشؤون القروية للفترة الممتدة على 5 سنوات 2022 - 2026 في إطار دينامية جديدة لتدبير أراضي الجماعات السلالية التي انطلقت منذ بضع سنوات، وتم تسريعها منذ أكتوبر سنة 2018، على إثر التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى إحداث قفزة اقتصادية واجتماعية في العالم القروي تتمحور حول الأراضي المملوكة للجماعات السلالية.

ومنذ هذا التاريخ تم اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات من طرف وزارة الداخلية من أجل إرساء الشروط الضرورية لنجاح هذه الدينامية الجديدة، عن طريق تخويل الإدارة الوصية (مديرية الشؤون القروية) صلاحية اتخاذ المبادرات والإجراءات الضرورية لتجسيد البرنامج الطموح، الذي أعلن عنه العاهل الكريم لتعبئة ما لا يقل عن (1) مليون هكتار من أجل الاستثمار في الميدان الفلاحي، وكذا عملية تملك الأراضي الفلاحية البورية المملوكة للجماعات السلالية.

وقد تطلب الأمر بذل جهود متواصلة من أجل إعادة النظر بكيفية شاملة في الإطار القانوني الذي كان ينظم أراضي الجماعات السلالية، وكذا ضبط المعطيات العقارية والبشرية المرتبطة بالجماعات السلالية، بالإضافة إلى تنظيم وتعبئة الوسائل البشرية والمالية، لتمكين مصالح الوصاية والعمالات من التوفر على النصوص القانونية والتنظيمية والأدوات الضرورية من أجل الشروع فعلياً في إنجاز هذا الورش الكبير ابتداءً من الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2020.

وخلال سنة 2021 تم اتخاذ عدة مبادرات من طرف مديرية الشؤون القروية من أجل الأجراء الفعلية لهذا الإصلاح، وتجسيد البرامج السالف ذكرها، عن طريق تقديم الدعم والتأطير الضروريين للعمالات. غير أن هذه المجهودات تراجعت بسبب جائحة كورونا، وكذا الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها البلاد خلال سنة 2021.

ولذلك، فإن مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 لمديرية الشؤون القروية يهدف إلى إعادة إحياء هذه الدينامية والدفع بهذا المسلسل برؤية أكثر وضوحاً ودقة، لتحقيق الأهداف المسطرة في الإصلاح برمته وبجميع مكوناته، وذلك عبر أربعة محاور مكونة من 20 إجراءً تهم جميع الميادين ذات الصلة بتدبير أراضي الجماعات السلالية، مع إعطاء الأولوية للإجراءات التي تمكن من خلق دينامية وتنمية اقتصادية واجتماعية لفائدة الجماعات السلالية.

إن هذه الوثيقة التي تم إعدادها بمساهمة جميع الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الشؤون القروية، ستمكن من تسهيل حكامه هذا الورش الهام عن طريق آلية التعاقد والالتزام المتبادل بين المديرية ومصالحها وبين المديرية والعمالات، من أجل تجسيد مضمون مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026.

أولاً - السياق العام وأسس مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:

يأتي مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 لمديرية الشؤون القروية بعد سلسلة من الأحداث الهامة التي توالى وأدت إلى ميلاد دينامية بالإدارة الوصية (مديرية الشؤون القروية) حول موضوع تدبير أراضي الجماعات السلالية، الذي يشكل النشاط الرئيسي لهذه المديرية. وقد تميزت الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 بالدفعات التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته السامية، عبر عدة خطب، ولاسيما خطاب 12 أكتوبر 2018 أمام مجلسي البرلمان، للشروع في إصلاح حقيقي ووضع برامج تهدف إلى خلق دينامية اقتصادية واجتماعية في الوسط القروي حول أراضي الجماعات السلالية، وخاصة لفائدة أعضاء هذه الجماعات. وفي إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020 اتخذت مديرية الشؤون القروية عدة تدابير من أجل خلق الظروف ووضع القواعد الضرورية لتجسيد الرؤية الجديدة والمقاربة الملكية بشأن الرصيد العقاري للجماعات السلالية.

أ- الخطاب الملكية: ورقة طريق للإدارة الوصية (مديرية الشؤون القروية) لوضع استراتيجية جديدة وقواعد تتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية:

إن الحوار الوطني حول أراضي الجماعات السلالية (أبريل-ماي 2014) الذي نظمته وزارة الداخلية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد أكد الحاجة إلى إصلاح شامل للإطار القانوني المنظم لهذا الرصيد العقاري، وذلك استجابة لضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد.

وقد تم تأكيد الخلاصات التي أسفر عنها هذا الحوار في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، التي تم تنظيمها بمدينة الصخيرات يومي 8 و9 دجنبر 2015.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أطلق جلالته الملك في الخطاب الذي ألقاه جلالتة بتاريخ 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الدورة التشريعية العاشرة ورشا استراتيجيا يتمحور حول أراضي الجماعات السلالية من خلال:

- تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية لإنجاز المشاريع الاستثمارية في الميدان الفلاحي، من أجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، وخاصة لذوي الحقوق،
- إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية على غرار ما يتم بالنسبة لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري،

• تملك الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلايات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس الاتجاه أكد جلالة الملك في خطابه الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2019 بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب، وكذا في خطاب جلالاته بتاريخ 9 أكتوبر 2020 أمام مجلسي البرلمان، على ضرورة استغلال جميع إمكانيات العالم القروي، وبالدرجة الأولى أراضي الجماعات السلالية، وكذا ضرورة التنسيق التام بين جميع القطاعات الحكومية المعنية، من أجل إنجاز هذا الورش الطموح. كما تجب الإشارة في إطار هذا السياق العام إلى الاستراتيجية الفلاحية الجديدة " الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك نصره الله يوم 13 فبراير 2020 بالشتوكة آيت باها، باعتبار هذا الورش يكتسي أولوية قصوى من أجل تحقيق التنمية الفلاحية للبلاد، مع إعطاء الأولوية لمسألة تثمين أراضي الجماعات السلالية، عن طريق تعبئة مليون هكتار من أجل الاستثمار في الميدان الفلاحي. وتشكل هذه التوجيهات والتعليمات الصادرة عن جلالة الملك ورقة طريق لوزارة الداخلية من أجل تجسيد هذا الإصلاح، وتنفيذ برنامجين هامين، وهما تعبئة مليون هكتار من أجل الاستثمار وتمليك أراضي الجماعات السلالية.

ب- المهام الرئيسية والإنجازات المحققة في إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020 والإصلاح الشامل بشأن أراضي الجماعات السلالية:

1- أهم الإنجازات المحققة في إطار مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020:

تميز مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020 باعتماد التعاقد السنوي بين مديرية الشؤون القروية والأقسام والمصالح التابعة لها من أجل ضبط التدبير وتتبع الإنجازات وتقييم الأداء بصفة إجمالية. وتتم هذه العملية بواسطة عقد الأهداف/الوسائل لمدة سنة يقترحه في بداية السنة كل قسم، استنادا إلى المعطيات المتوفرة، والمذكرة التوجيهية العامة المعدة من طرف المديرية سنة 2015، تهم المحاور التالية:

- ضبط المعطيات المتعلقة بالجماعات السلالية وأملكها؛
- تسريع وثيرة تصفية الوضعية القانونية للرصيد العقاري الجماعي؛
- تحسين طرق تدبير الرصيد العقاري الجماعي مع الأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري؛
- استباق الدينامية التي يمكن أن تعرفها مستقبلا أراضي الجماعات السلالية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ التعاقد المعمول به بين مديرية الشؤون القروية والأقسام التابعة لها يطبق أيضا، في إطار التنسيق واللامركز ونقل الاختصاصات إلى العمالات والأقاليم (عقد الأهداف/الوسائل بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم)، المكلفة بالتنفيذ على أرض الواقع لمختلف التدابير المسطرة في مختلف الميادين المتعلقة بتدبير أراضي الجماعات السلالية.

وقد أدى تطبيق طريقة التدبير هاته إلى نتائج هامة وتحقيق إنجازات على المستوى الكمي والكيفي، بفضل التقييم الدوري لعقود الأهداف، ومقارنة الإنجازات مع التزامات كل قسم أو عمالة أو إقليم. وتتخلص أهم الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الفترة 2016-2020، كما يلي:

تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، والدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، والجهود المبذولة في الجانب القانوني والتنظيمي الذي له علاقة بالأراضي الجماعية.

تتجلى الأهداف الرئيسية والأوراش التي يتم تنفيذها ضمن هذا المحور في تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية، عن طريق التحفيز العقاري والتحديد الإداري، والدفاع عن مصالح الجماعات السلالية أمام القضاء مع تقديم المساعدة القانونية الضرورية على المستوى المحلي والإقليمي والمركزي، وتسوية النزاعات بين أعضاء الجماعات السلالية وفيما بين هذه الجماعات، وكذا الجوانب المتعلقة بذوي الحقوق والنواب وجماعاتهم، وعمليات تمليك الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، وكذا ما يتعلق بالجانب القانوني والتنظيمي للأراضي الجماعية.

أهم الالتزامات والإنجازات خلال الفترة 2016-2020 والمجالات التي تحتاج إلى تحسين

– المساهمة في إعادة صياغة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بأراضي الجماعات السلالية عن طريق إعداد وإصدار 3 قوانين (رقم 62.17 و 63.17 و 64.17) في شهر غشت 2019، والمرسوم التطبيقي للقانون رقم 62.17 الصادر في يناير 2020، وكذا الدوريات والدلائل المسطرية. وهذا يتطلب حاليا وضع استراتيجية لتنفيذ جميع مكونات هذا الإصلاح على الصعيد المركزي والمحلي.

– الحصول على رسوم عقارية بشأن مساحة إضافية تبلغ 3,3 ملايين هكتار (2016-2020) بفضل إنجاز عمل مهم بتنسيق مع السلطات الإقليمية والمحلية ومصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

– التعرف على العقارات المفترض أنها جماعية والشروع في تحديدات إدارية جديدة تشمل مساحة 4,3 ملايين هكتار، منها 2,3 ملايين هكتار تمت المصادقة عليها. وهذه النتيجة غير المسبوقة في ميدان التحفيز العقاري والتحديد الإداري يجب تدعيمها وتقويتها مستقبلا.

– التدبير والتتبع لحوالي 8800 ملف تتعلق بالنزاعات القضائية، منها 5450 ملفا تهم نزاعات عقارية و2680 ملفا تتعلق بنزاعات إدارية و660 ملفا لها صبغة مالية، وذلك عن طريق الاستعانة بالمحامين ومكاتب الدراسات القانونية. وهذه المهمة تتطلب مساعدة قانونية مستمرة، مع دراسة إمكانية نقلها إلى المستوى الإقليمي.

– البت في النزاعات الناشئة بين أعضاء الجماعات السلالية بشأن الانتفاع بأراضي هذه الجماعات من طرف مجلس الوصاية المركزي، والتي تمت إحالتها على مديرية الشؤون القروية من طرف العمالات والأقاليم إلى حدود نهاية سنة 2019.

- تم في شهر يونيو 2017 الشروع في برنامج تمويل قدره 33 مليون دولار على مدى 5 سنوات، من أجل إنجاز عمليات تملك الأراضي الواقعة في دوائر الري التي همت في الأصل مساحة 67.000 هكتار بمنطقتي الغرب والحوز، وذلك في إطار مشروع حساب تحدي الألفية، مع تتبع هذا المشروع.

- الاستمرار في إنجاز المهام الرئيسية الضرورية لتقدم إنجاز عملية التملك على مستوى جميع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة. وهذا الملف الشائك الذي يشهد تقدما غير كافي بسبب عدة عوامل ومتدخلين، يتطلب تدابير أكثر عمقا.

تثمين أملاك الجماعات السلالية عن طريق عمليات الكراء والتفويت والشراكة

تتجلى الأهداف الرئيسية في هذا المجال في وضع العقارات رهن إشارة الاستثمار لفائدة ذوي الحقوق، وكذا لفائدة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين العموميين والخواص، وذلك عن طريق فتح إمكانية كراء أو تفويت عقارات مملوكة للجماعات السلالية لفائدة الفاعلين الخواص، وكذا عن طريق دعم تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية في ميادين الفلاحة والسياحة والسكن والصناعة والفوسفاط وغيرها.

أهم الالتزامات والانجازات خلال فترة 2016-2020 والمجالات التي تحتاج إلى تحسين

- تدبير 6400 ملف كراء تتعلق باستثمارات هامة في ميادين الفلاحة (4453 ملفا)، والتجارة (1722 ملفا) والمقالع (234 ملفا).
- إنجاز 257 عقد تفويت (2016-2020) تشمل مساحة إجمالية قدرها 8186 هكتارا، أغلبها لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية.
- التشجيع على الكراء لفائدة ذوي الحقوق بصفة فردية أو في إطار تعاونيات، بشروط تفضيلية، على مساحة إجمالية قدرها 11700 هكتار (2700 عقد)، وخاصة في إقليم الرشيدية.
- تعبئة العقارات الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية عن طريق عرضها للكراء مساهمة في مسار مخطط المغرب الأخضر (المساحة الإجمالية 46.971 هكتارا).
- ارتفاع عدد ملفات الكراء والتفويت يتطلب إعادة التنظيم من أجل تمكين المصالح المعنية من الوصول إلى مستويات جيدة فيما يخص الوقت والجودة في تدبير ومعالجة الملفات. لذا فإن إعادة التنظيم داخليا ونقل بعض المهام إلى المستوى الإقليمي، وخاصة في ميدان الكراء، تبدو ضرورية.

إدماج الجماعات السلالية ودعمها من خلال برامج التنمية:

إن الأهداف المضمنة في هذا المحور ترمي إلى المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للجماعات السلالية، وخاصة إحداث التجهيزات الأساسية (الطرق القروية والبنائيات المختلفة والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء...)، والأنشطة المدرة للدخل (في ميادين الفلاحة وتربية المواشي والخدمات...)، وذلك من خلال التشجيع على خلق التعاونيات، مع استعمال الموارد المالية الخاصة للجماعات السلالية من أجل تمويل بعض المشاريع لفائدة الجماعات السلالية وأعضائها.

أهم الالتزامات والإنجازات خلال الفترة 2016-2020 والميادين التي تحتاج إلى التحسين

- إنجاز 536 مشروعا تتعلق بالبنية التحتية، في 47 عمالة أو إقليم، لفائدة 413 جماعة سلالية، بغلاف مالي قدره 508 مليون درهم من أموال الجماعات السلالية وصندوق التضامن.
- الموافقة على 278 مشروع دعم للجماعات السلالية في 24 عمالة أو إقليم، خلال الفترة 2018-2020.
- إنجاز تجزئات فلاحية على مساحة إجمالية قدرها 1562,2 هكتارا، لفائدة 1501 من أعضاء الجماعات السلالية بأقاليم ورزازات وزاكورة وكرسيف.
- زيارة تقنية ومن أجل المراقبة للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز.
- إنجاز دراسة الأثر على المشاريع.
- ابتداءً من سنة 2020 تم تبني مقاربة جديدة لدعم المشاريع التي يحملها أعضاء الجماعات السلالية تتمحور حول 5 برامج.
- الشراكة المالية تبقى ضعيفة، ويتعين تقويتها والرفع من تعبئة الموارد المالية للجماعات السلالية.
- مزيد من اللاتمركز في عملية إنجاز المشاريع إلى المستوى الإقليمي، وتقوية التأطير للعمالات والأقاليم من أجل إنجاز المشاريع وإحداث التعاونيات.

الرفع من كفاءة الموارد البشرية والتدبير المحاسباتي والمالي للموارد المالية للجماعات السلالية

إن الأهداف المضمنة في هذا المحور ترمي إلى تنمية قدرات الموارد البشرية وتقوية كفاءتها عن طريق التكوين المستمر، مركزيا بالنسبة لمصالح وأقسام مديرية الشؤون القروية، وعلى المستوى الإقليمي، وكذا بالنسبة لنواب الجماعات السلالية، والتحسين المستمر وعصرنة تدبير الموارد المالية للجماعات السلالية، وتحسين طرق تحصيل ديون هذه الجماعات، وإعادة تنظيم أرشيف مديرية الشؤون القروية، وتعبئة الموارد اللوجستكية الضرورية لعمل أقسام ومصالح مديرية الشؤون القروية.

أهم الالتزامات والإنجازات خلال الفترة 2016-2020 والميادين التي تحتاج إلى تحسين

- تنظيم أيام التكوين في مختلف الميادين لفائدة 191 إطارا تابعا لمديرية الشؤون القروية على الصعيد المركزي (438 يوما)، و324 موظفا تابعين لأقسام الشؤون القروية بالعمالات والأقاليم (632 يوما)، و1040 نائبا (58 إقليميا) بكلفة مالية قدرها 5,2 مليون درهم. غير أن الخصاص بدأ يظهر فيما يتعلق بالأطر المكونة وذات تجربة على الصعيد المركزي والإقليمي.
- إعداد الوثائق المحاسبانية قصد تمكين جميع المكترين والمشتريين لعقارات الجماعات السلالية من أداء المبالغ المالية الواجب أدائها لفائدة هذه الجماعات. وقد بلغ مستوى تحصيل المبالغ المستحقة للجماعات السلالية نسبة 62%، وتمثل تحسنا في مستوى التحصيل.
- تعبئة الموارد المالية واللوجستكية (2016-2020)، 480 مليون درهم من أجل تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية والأشغال الطبوغرافية المتعلقة بها، 464 مليون درهم لإنجاز

مشاريع لفائدة الجماعات السلالية، و22 مليون درهم لتقوية الوسائل المادية واللوجستيكية لمديرية الشؤون القروية على الصعيد المركزي والعمالات.

- مراجعة حسابات مديرية الشؤون القروية من طرف مكتب خبرة محاسبية خلال سنوات 2016-2020، ووضع قاعدة تنظيمية لميزانية مديرية الشؤون القروية تستجيب لمعايير المدونة العامة للتنظيم المحاسباتي.

- بناء وتهيئة وتجهيز مركز الأرشيف حسب المعايير الحديثة وبداية تنظيم أرشيف مديرية الشؤون القروية.

- اللجوء إلى أموال الجماعات السلالية وحدها لا يكفي على ما يبدو. في هذا الصدد تم لأول مرة في سنة 2019 تخصيص غلاف مالي من طرف وزارة الداخلية من الميزانية العامة للدولة من أجل المساهمة في تطبيق الإصلاح المتعلق بأراضي الجماعات السلالية، وبرامج تعبئة الأراضي الجماعية وتمليكها. إن اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة ومصادر التمويل الأخرى أصبحت ضرورية.

ضبط المعلومات ودمج وتدبير المعطيات حول أراضي الجماعات السلالية

تتوفر مديرية الشؤون القروية على نظام معلوماتي مندمج لتدبير أراضي الجماعات السلالية يضم مجموع الأنشطة التي تمارسها (معلومات مرقمة ووثائق حول ميادين أنشطة مديرية الشؤون القروية، ومنصة للمعطيات الطبوغرافية والجغرافية، وتدبير الموارد المالية للجماعات السلالية والموارد البشرية وموقع إلكتروني...). كما تم وضع كناش للمحتويات الرقمية الذي يمكن من تبادل المعطيات مع العمالات، في أفق لا تركز تدبير أراضي الجماعات السلالية.

أهم الالتزامات والإنجازات خلال الفترة 2016-2020 والمجالات التي تحتاج إلى تحسين

- معالجة الملفات التقنية التي تهتم 526 تحديدا إداريا مصادقا عليه، مودعة من طرف المهندسين المساحين الطبوغرافين لدى مصلحة المسح العقاري، منها 456 ملفا سلمت بشأنها شواهد المطابقة، وإيداع 393 ملفا تقنيا بالنسبة للتحديدات الإدارية التي لم تتم المصادقة عليها بعد (3،4 مليون هكتار)، منها 274 ملفا (3،7 مليون هكتار) تمت مراقبتها وتأكد أنها مطابقة. إن عدد الملفات التقنية التي يتم إعدادها وإيداعها بمصلحة المسح العقاري في تزايد مستمر. ويتطلب تدبير هذه الملفات تنسيق مستمر مع مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

- إنجاز بحث تجزيئي موسع (أبريل 2019- دجنبر 2020) بشأن مساحة إجمالية تبلغ 829.695 هكتارا (394.000 قطعة) من الأراضي ذات الصبغة الفلاحية، عن طريق الاستعانة بـ 54 مهندسا مساحا طبوغرافيا. وقد تم اختيار 120.000 هكتار من هذه الأراضي لتعبئتها للاستثمار و200.000 هكتار للتمليك في 10 أقاليم. وتتكب مديرية الشؤون القروية حاليا على ضبط المعطيات المقدمة من طرف المهندسين المساحين الطبوغرافيين وكيفية استعمالها.

- معالجة 8.259 تصميمات تتعلق بعمليات الكراء والتفويت ودمجها بالنظام المعلوماتي الجغرافي لمديرية الشؤون القروية. وهذا العمل سيتطلب مستقبلا بذل مجهود كبير من طرف قسم الأنظمة المعلوماتية والتواصل، وبالتالي يمكن التفكير في نقله تدريجيا إلى المستوى الإقليمي.

- وضع كناش المحتويات الذي تم تصميمه وتطويره داخليا من طرف قسم الأنظمة المعلوماتية والتواصل. وقد استفاد 54 إقليما من تكوين حول هذا التطبيق الذي يستعمله حاليا موظفو أقسام الشؤون القروية بالعمالات والأقاليم بكل سهولة ويسر. وسيتم استعمال هذه الوسيلة المعلوماتية لتسهيل نقل بعض الاختصاصات في مجال التدبير إلى المستوى الإقليمي.

- تحسين مستوى النظام المعلوماتي لمديرية الشؤون القروية في عدة ميادين، وإطلاق استشارة من أجل إعادة النظر بكيفية شمولية في النظام المعلوماتي الحالي وإعداد نظام معلوماتي جديد، من أجل الاستجابة لمتطلبات إصلاح طرق تدبير أراضي الجماعات السلالية، انسجاما مع مقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة. وقد أصبح وضع نظام معلوماتي جديد لمديرية الشؤون القروية أمرا مستعجلا.

- وضع منصة لتبادل المعطيات الجغرافية بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم ومكاتب الدراسات الطبوغرافية، في أفق تطويرها لوضع نظام معلوماتي جغرافي خاص بكل إقليم.

يتبين مما سبق حجم المجهودات التي بذلتها مختلف أقسام مديرية الشؤون القروية خلال الفترة 2016-2020، بتعاون وتنسيق مع العمالات والأقاليم من أجل الوصول إلى هذه النتائج، التي تعتبر مهمة ومشجعة، من أجل الشروع في الإصلاح الذي تمت مباشرته بشأن أراضي الجماعات السلالية، وكذا البرامج المتعلقة بتعبئة الأراضي الفلاحية من أجل الاستثمار وتمليك الأراضي البورية والواقعة في دوائر الري، وذلك في إطار مخطط عمل جديد يشمل الفترة 2022-2026.

2- الوضع الراهن لتقدم عملية تنفيذ الإصلاح المتعلق بأراضي الجماعات السلالية والورش المتعلق بتعبئة الأراضي من أجل الاستثمار والتملك:

استمرارا للتدابير والإنجازات التي تم التطرق إليها آنفا، فقد تم تسجيل مجهودات خاصة بداية من 12 أكتوبر 2018، من خلال الشروع في إجراء الورش الكبير المتعلق بالخصوص بما يلي:

❖ - إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية:

تم تغيير وتتميم جميع النصوص المكونة للإطار القانوني المتعلق بأراضي الجماعات السلالية من خلال إصدار ثلاثة قوانين جديدة في شهر غشت 2019، متبوعة بالنصوص التنظيمية والمسطرية وهي:

- ✓ القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- ✓ القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأموال الجماعات السلالية؛
- ✓ القانون رقم 64.17 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

- ✓ نسان تنظيميان يتعلقان بتطبيق القانون رقم 62.17 جاء لإتمام هذا العمل التشريعي صدرا على التوالي في شهري يناير وفبراير 2020.
- ✓ 12 دورية وزارية ودليلا مسطريا تم إعدادها وتعميمها على السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم بين شهري فبراير و غشت 2020 من أجل توضيح وتسهيل تطبيق المقنضيات التي تم اتخاذها.

❖ - ضبط المعطيات البشرية والعقارية وبداية التطبيق:

- تتلخص أهم الإنجازات المحققة خلال السنتين الأخيرتين كما يلي:
- ✓ مواصلة المجهود من أجل تصفية الوضعية القانونية بهدف تحفيظ 5 ملايين هكتار (2016-2020)، وذلك بالتحفيظ النهائي لمساحة قدرها 4,4 ملايين هكتار. ويتضمن برنامج 2022-2026 تحفيظ 4 ملايين هكتار إضافية على مدى 5 سنوات.
- ✓ تعميم إعداد لوائح أعضاء الجماعات السلالية ونقل هذا الاختصاص إلى العمالات والأقاليم طبقا للتشريع الجديد.
- ✓ إحصاء 120.000 هكتار قابلة للتعبئة بصفة فورية من أجل الاستثمار الفلاحي عبر 24 إقليما.
- ✓ إنجاز التصاميم التجزئية لأكثر من 1,33 مليون هكتار من الأراضي ذات الصبغة الفلاحية خلال الفترة من يونيو 2020 إلى شتبر 2021 (676.000 استغلالية)، منها 91% مستغلة من طرف أعضاء الجماعات السلالية و9% من طرف الغير بدون سند قانوني. تم اختيار مساحة تبلغ 200.000 هكتار من الأراضي التي أعدت لها التصاميم موزعة على 9 أقاليم من أجل إنجاز تجربة نموذجية للملك، وذلك ابتداءً من شهر أكتوبر 2020.
- ✓ مواصلة عملية تمليك الأراضي الواقعة داخل دوائر الري (346.000 هكتار تهم 522 جماعة سلالية)، منها 67.000 هكتار في منطقتي الغرب والحوز تم اختيارها في إطار برنامج حساب تحدي الألفية.

❖ - الحكامة والتنسيق:

- تقوم وزارة الداخلية بتنفيذ التعليمات الملكية السامية بشأن هذا الورش عن طريق مديرية الشؤون القروية. ويتم التنفيذ الفعلي على أرض الواقع لهذه التعليمات من طرف السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم بتعاون وتنسيق مع مختلف الشركاء.

وتتجلى أهم التدابير المتخذة في هذا الشأن فيما يلي:

- ✓ تنظيم لقاء بالرباط يومي 29 و30 مارس 2019 من طرف مديرية الشؤون القروية مع السادة الكتاب العامين ورؤساء أقسام الشؤون القروية ب 65 عمالة وإقليم، من أجل التشاور والتنسيق والتحسيس بشأن هذا الإصلاح.

- ✓ التعليمات والتوجيهات الصادرة إلى السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم من أجل تنفيذ برنامجي التعبئة والتملك، خلال الاجتماع المخصص لهذا الغرض، الذي ترأسه السيد وزير الداخلية بتطوان بتاريخ فاتح غشت 2019، على هامش إحياء ذكرى عيد العرش.
- ✓ الاجتماع الوزاري المنعقد بتاريخ 16 شتنبر 2020 بمقر وزارة الداخلية الذي حضره السادة وزراء الداخلية والفلاحة والاقتصاد والمالية، الذي تم خلاله الاتفاق على إعداد دورية مشتركة بين وزارتي الداخلية والفلاحة تحدد الأهداف وإطار الحكامة وآليات تنفيذ برنامج تعبئة مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، وكذا كيفية تتبع وتقييم هذه العملية. وقد تم تعميم هذه الدورية المشتركة خلال شهر فبراير 2021.
- ✓ عقد 3 اجتماعات بتاريخ 26 أكتوبر و8 و26 نونبر 2021 بمقر وزارة الداخلية تحت رئاسة السيد الوزير من أجل تتبع وتقييم تنفيذ هذا الورش (تعبئة مليون هكتار من أراضي الجماعات السلالية)، بحضور مسؤولين بالإدارة المركزية والسادة ولاة وعمال 35 إقليمياً المعنيين بهذا البرنامج. وقد تم تضمين محتوى هذه الاجتماعات وتعليمات وتوجيهات السيد الوزير في الرسالة الدورية التي تم تعميمها على جميع عمالات وأقاليم المملكة.
- ✓ تدخلات مديرية الشؤون القروية عبر مختلف وسائل الإعلام، عن طريق المشاركة في لقاءات وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وكذا عن طريق الصحافة المكتوبة المنتمية إلى مختلف الآفاق والتوجهات السياسية، من أجل تقديم معلومات وتوضيحات حول تطور عملية الإصلاح.
- ✓ انفتاح مديرية الشؤون القروية على مختلف المتدخلين الذين يمكنهم المساهمة بكيفية ناجعة في تحسين مستوى تدبير أراضي الجماعات السلالية عن طريق البحث عن حلول (كالمختصين في ميدان القانون والمحامين) وتعزيز القدرات القانونية (كتنظيم ندوات وأيام دراسية بالجامعات وخاصة كليات الحقوق)، وبصفة عامة كل ما له علاقة بتحسين الوضعية القانونية والتقنية والإدارية لأراضي الجماعات السلالية. وقد تم تنظيم 5 لقاءات في هذا الشأن على مستوى الجهات.
- ✓ وضع خدمات المكاتب الطبوغرافية والمحامين والمساعدة القانونية رهن إشارة جميع العمالات والأقاليم، بالإضافة إلى وسائل تبادل المعلومات ومعالجة المعطيات المعلوماتية (نظام المعلومات، ونظام المعلومات الجغرافية لمديرية الشؤون القروية).

ج- أسس ومبادئ مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:

- إن الأسس والمبادئ التي تحكم إعداد مخطط العمل الاستراتيجي لمديرية الشؤون القروية لفترة 2022-2026 ترتكز على العناصر التالية:
- (1) التوجيهات والتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطب جلالتة، وخاصة خطاب 12 أكتوبر 2018 الذي يشكل ورقة طريق للتدبير المستقبلي لأراضي الجماعات السلالية.

وتتجلى أهداف هذا الورش الكبير الذي يروم انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية عن طريق تعبئة الأراضي الجماعية فيما يلي:

• **تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار** من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية من أجل الاستثمار، عن طريق كراء هذه الأراضي، مع الأخذ بعين الاعتبار مواصفات المستثمرين الجدد.

• **تمليك الأراضي ذات الصبغة الفلاحية في المناطق البوروية** على غرار الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري. هذه الأراضي التي تقدر مساحتها بأكثر من 2 مليون هكتار ستخصص حصريا للتمليك لفائدة أعضاء الجماعات السلالية شريطة استثمارها من طرف المستفيدين منها.

(2) توجيهات ومساندة السيد وزير الداخلية من خلال إدراج هذا الورش ضمن البرامج ذات الأولوية للوزارة، وانخراطه في مسلسل القيادة، بتنسيق مع وزارة الفلاحة التي أدرجت هذا الورش في الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030".

(3) ضرورة تطبيق المقترحات الجديدة المتعلقة بأراضي الجماعات السلالية، وخاصة مقترحات القانون رقم 62.17 الصادر في غشت 2019 والمقترحات التنظيمية والمسطرية المتعلقة به، من أجل عصنة وتحسين طرق تدبير هذه الأراضي وتشجيع الاستثمار فوقها، وذلك عن طريق حث العمالات والأقاليم وتأطيرها بهدف التنفيذ الفعلي للمقترحات الجديدة.

(4) الاستفادة من المكتسبات والخبرة التي راكمتها مديرية الشؤون القروية من خلال عمليات التدبير المختلفة، والتقدم الهام الملاحظ في تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي المتعلق بالفترة 2016-2020، وذلك في الميادين التالية:

- تصفية الوضعية القانونية لأمالك الجماعات السلالية،
- ضبط المعطيات العقارية والبشرية،
- تثمين الأراضي من خلال عمليات الكراء والتفويت،
- إنجاز المشاريع لفائدة الجماعات السلالية والأنشطة المدرة للدخل لفائدة التعاونيات المكونة من أعضاء الجماعات السلالية.

مع تحسين الحكامة عبر:

- تعدد الشراكات،
- الاستعانة بالخبراء والمهنيين في مختلف الميادين،
- تقوية التعاقد داخليا ومع العمالات والأقاليم المكلفة بالتنفيذ على أرض الواقع،
- توفير الوسائل اللوجستكية والمالية،
- عصنة أدوات التدبير وطرق العمل،
- تقوية الموارد البشرية عن طريق التكوين والبحث عن ذوي الكفاءات،
- إنجاز الدراسات والتقييم والتدقيق.

(5) إعادة تنظيم وزارة الداخلية عن طريق وضع هيكلية جديدة، تتلاءم مع النظرة الجديدة لمديرية الشؤون القروية بشأن تنفيذ إصلاح أراضي الجماعات السلالية.

(6) التجربة المهمة في ميدان التعاقد الذي يتم كل سنة بين مديرية الشؤون القروية والأقسام التابعة لها، وبين المديرية والعمالات والأقاليم، ولاسيما الاتفاقية الخاصة 2020-2025 التي تلزم العمالات والأقاليم بتنفيذ الورشين المتعلقين بتعبئة الأراضي من أجل الاستثمار والتملك.

(7) التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الحكومة في ميدان تعبئة الأراضي لإنجاز المشاريع الكبرى من طرف الدولة، والسياسات القطاعية، وتنمية المناطق القروية والحضرية المكونة جزئياً من عقارات مملوكة للجماعات السلالية.

(8) عصنة الإدارة العمومية عن طريق أوراش اللاتمرکز، وتعميم الرقمنة، والتحول الرقمي، واستعمال التكنولوجيات الجديدة، ومبادئ الحكامة الجيدة، وغير ذلك.

استناداً إلى هذه العناصر فإن مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 سيتمحور حول 4 محاور كبرى رئيسية سينتفع منها 20 إجراءً وبرنامجاً، مع أهداف واضحة، تشمل جميع أوجه تدبير أراضي الجماعات السلالية، تمكن من الاستجابة للإصلاح والبرامج المشار إليها أعلاه، عن طريق التنفيذ المتدرج على مدى 5 سنوات، مع تحديد أهداف فرعية سنوية مرقمة على غرار تجربة مخطط العمل 2016-2020.

المحاور الأربعة التي تم اعتمادها هي:

المحور 1: التنفيذ الفعلي للمقتضيات التشريعية والتنظيمية والمسطرية المتعلقة بإصلاح الإطار القانوني المنظم لأراضي الجماعات السلالية (5 إجراءات)،

المحور 2: المساهمة في انبثاق طبقة وسطى فلاحية، وتثمين أراضي الجماعات السلالية وتقوية برامج التنمية لفائدة الجماعات السلالية (6 إجراءات)،

المحور 3: تأمين الرصيد العقاري المملوك للجماعات السلالية ومحاربة الاحتلالات من طرف الغير والتراميات وجميع التصرفات غير القانونية (3 إجراءات)،

المحور 4: الحكامة وتحسين طرق التدبير وأدوات العمل (6 إجراءات).

ثانياً - تقديم المحاور الاستراتيجية والبرامج والإجراءات التي سيتم تنفيذها:

تم اعتماد مقاربة تشاركية تشمل جميع الأقسام والمصلح التابعة لمديرية الشؤون القروية من أجل إعداد ومناقشة وكذا المصادقة على مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026، الذي يتضمن المحاور والإجراءات التالية:

المحور 1: التطبيق الفعلي للمقتضيات القانونية والتنظيمية والمسطرية الجديدة المتعلقة بإصلاح الإطار القانوني لأملاك الجماعات السلالية.

المحور 1 الإجراء 1:

الملاءمة مع المقتضيات الجديدة.

المحتوى:

وضع نظام للتقييم ومؤشرات التتبع تمكن من تدبير أملاك الجماعات السلالية بكيفية تتلاءم مع المقتضيات الجديدة التشريعية والتنظيمية وخاصة القانون رقم 62.17 ومرسومه التطبيقي.

الأهداف:

- وضع اللائحة النهائية للجماعات السلالية على صعيد كل إقليم، ووضع لوائح أعضاء الجماعات السلالية والمصادقة عليها من طرف مجلس الوصاية الإقليمي في حدود 80% من مجموع الجماعات السلالية خلال سنة 2022، و100% خلال سنة 2023، وإدماج هذه المعطيات في النظام المعلوماتي.
- تعميم ممارسة الاختصاصات المخولة لمجالس الوصاية الإقليمية على صعيد جميع الأقاليم، وقيام المجالس بمهامها وعقد اجتماعات منتظمة ومطابقة قراراتها للمقتضيات المتعلقة بالموضوع خلال سنة 2022 والتتبع بعد ذلك.
- تتبع وتقييم تطبيق التدابير والعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 62.17 عن طريق مؤشرات يجب وضعها (أقسام الشؤون القروية بالعمالات والأقاليم) خلال سنة 2022.
- تنظيم زيارات لتقييم تدبير أراضي الجماعات السلالية، ومدى التلائم مع المقتضيات القانونية والتنظيمية، على أساس 8 أقاليم في السنة، وذلك بالتنسيق مع مصلحة المراقبة والتدقيق.
- تدقيق ومراقبة عمل مجالس الوصاية الإقليمية.

المحور 1 الإجراء 2:

تقوية الدفاع عن الجماعات السلالية.

المحتوى:

الدفاع عن مصالح الجماعات السلالية مع وضع آليات لنقل بعض المهام بصفة تدريجية إلى الأقاليم والعمالات.

الأهداف:

- تعزيز المكتسبات فيما يخص تتبع النزاعات القضائية عن طريق تحسين تدبير هذه النزاعات برقمنة جميع الملفات، وبتنسيق أكثر بين المستويين المركزي والإقليمي ونقل بعض المهام إلى العمالات والأقاليم في أفق سنة 2023.

- التفويض التدريجي للإذن بالترافع أمام القضاء، استعدادا لنقل عملية تسليم هذا الإذن بصفة كلية إلى المستوى الإقليمي في أفق سنة 2023.
- تقوية المساعدة القانونية عن طريق الرفع تدريجيا من العدد الحالي للمحامين، وتنظيم عملية تقييم أداء المحامين، عن طريق تتبع دقيق للملفات، مع إعداد لوائح دورية كل ثلاثة أشهر من طرف مكاتب المحامين وتقديمها للإدارة.
- إعطاء الأولوية للاتفاقيات الرضائية، كل ما كان ذلك مفيدا وفي صالح الجماعة السلالية أو الإدارة.
- تنظيم 5 لقاءات على أساس لقاء كل سنة، حول أراضي الجماعات السلالية، مع خبراء القانون ومكاتب المحامين.
- القيام خلال سنة 2022 بتجميع الاجتهادات القضائية الصادرة لفائدة الجماعات السلالية والإدارة، وتحيينها باستمرار، وتعميمها بكيفية واسعة، وخاصة عبر الموقع الإلكتروني للجماعات السلالية.

المحور 1 الإجراء 3 :

إدماج المرأة والشباب.

المحتوى:

تقوية إدماج المرأة في استغلال وتدبير أراضي الجماعات السلالية

الأهداف:

- الحرص على تطبيق المساواة بين الذكور والإناث، طبقا لروح ونص القانون الجديد رقم 62.17 ومرسومه التطبيقي، عن طريق تحليل بعض الإجراءات، التقييد في لوائح أعضاء الجماعات السلالية، توزيع المدخرات، الطعون المقدمة من طرف النساء أمام مجالس الوصاية الإقليمية والمركزي، مع تحديد مؤشرات بتنسيق مع العمالات والأقاليم المكلفة بالتطبيق.
- دعم المشاريع والأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات لفائدة النساء والشباب، وتطبيق مقاربة النوع في هذا المجال وفي إطار برنامجي التمليك وتعبئة العقار، مع برمجة نسبة سنوية قدرها 20% من المشاريع الممولة من طرف مديريةية الشؤون القروية لفائدة النساء.

المحور 1 الإجراء 4:

تكوين وتحسيس الفاعلين.

المحتوى:

التكوين والتحسيس والتواصل المستمر حول هذا الإصلاح، لفائدة الفاعلين والمتدخلين الرئيسيين المعنيين بتدبير أراضي الجماعات السلالية (موظفو مصالح الوصاية، موظفو العمالات والأقاليم، رجال السلطة، النواب...)

الأهداف:

- إعداد برنامج للتكوين خلال سنة 2022 على مدى 3 سنوات، تتفرع عنه إجراءات سنوية هادفة لفائدة موظفي مديرية الشؤون القروية وأقسام الشؤون القروية بالعمالات والأقاليم من أجل متابعة تقوية كفاءاتهم وخاصة في الميادين التالية:

- التوعية حول الإصلاح المتعلق بأراضي الجماعات السلالية وأورش مديرية الشؤون القروية،
- تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية،
- النزاعات،
- تنظيم حقوق الانتفاع،
- الخبرة العقارية وتحديد الأثمان،
- تدبير عملية إنجاز المشاريع بالنسبة للأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات،
- تقنيات التحصيل،
- المكتبيات والإعلاميات،
- تدبير نظام المعلومات ونظام المعلومات الجغرافية،
- التواصل،
- تكوينات أخرى.

- مصاحبة الإصلاح حول أراضي الجماعات السلالية بواسطة حصة تكوين/ تحسيس خاصة لفائدة أكثر من 1000 نائب و200 من رجال السلطة والموظفين المحليين المكلفين بالتنفيذ، عن طريق إعداد برامج سنوية تهم 6 أقاليم كل سنة، ابتداءً من سنة 2022،

- تنفيذ برنامج حساب تحدي الألفية في سنة 2022 بالتنسيق مع مديرية الشؤون القروية، فيما يخص التكوين/التحسيس لفائدة النواب وأعضاء الجماعات السلالية حول الإطار القانوني الجديد المتعلق بأراضي الجماعات السلالية.

المحور 1 الإجراء 5:

التنسيق والشراكة.

المحتوى:

تدعيم وتحسين التنسيق مع مختلف الشركاء في تدبير أراضي الجماعات السلالية والبرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في إطار الشراكة.

الأهداف:

- التقييم المستمر لاتفاقيات الشراكة الاستراتيجية التي أبرمتها مديرية الشؤون القروية مع مؤسسات أخرى، وإعداد تقارير دورية سنوية حول تقدم ونتائج كل شراكة، والبحث عن شراكات أخرى ذات أهمية تساهم في تنفيذ الإصلاح المتعلق بأراضي الجماعات السلالية والبرامج التي وضعتها مديرية الشؤون القروية:

- العمالات والأقاليم (عقد الأهداف/الوسائل)،
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية،
- قطاع المياه والغابات،
- مديرية أملاك الدولة،
- وكالة التنمية الفلاحية،
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي،
- العمران،
- شركاء آخرون.

المحور 2: المساهمة في انبثاق طبقة وسطى فلاحية، وتثمين الأراضي الجماعية، وإنجاز المشاريع لفائدة الجماعات السلالية ودعم التنمية القروية.

المحور 2 الإجراء 6:

تعبئة مليون هكتار.

المحتوى:

- برنامج تعبئة مليون هكتار من أجل إنجاز مشاريع الاستثمار في الميدان الفلاحي،
- تنفيذ الاتفاقية الخاصة 2022-2025، المبرمة بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم من أجل تنفيذ هذا البرنامج، مع برمجة إجراءات والتزامات سنوية مرقمة ومتوافق عليها.

الأهداف:

- تقييم كل 3 أشهر بهدف تحسين عروض الكراء من أجل الاستثمار عن طريق خلق عدة أنواع من الاستغلاليات الفلاحية، الشيء الذي سيمكن من تسريع المسار في تنفيذ هذا الورش. التفكير في هذا الأمر خلال سنة 2022.
- توحيد ورقمنة وتحسين المساطر الإدارية التي تمكن المستثمرين من الولوج إلى الأراضي الجماعية في أحسن الظروف.
- تقوية الشراكة والتنسيق بين وزارتي الداخلية والفلاحة على الصعيدين المركزي والإقليمي، لتنفيذ البرنامج بكل مكوناته، عن طريق انتظام الاجتماعات التي تعقدها اللجنة التقنية المركزية بين مديرية الشؤون القروية ووكالة التنمية الفلاحية.
- البحث عن مصادر أخرى للتمويل (الدولة، المؤسسات الممولة، المنظمات الدولية، شراكات مالية....) من أجل تنفيذ برنامجي تعبئة مليون هكتار والتملك. التفكير في هذا الموضوع ابتداءً من سنة 2022.

المحور 2 الإجراء 7:

التمليك في مناطق البور ومناطق السقي.

المحتوى:

تمليك الأراضي الجماعية في مناطق البور وتقوية عمليات التمليك في المناطق السقوية.

الأهداف:

التمليك في المناطق البورية:

- الاستمرار في إعداد القرارات الوزارية التي تأذن بالتقوية لفائدة أعضاء الجماعات السلالية تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 62.17، في أفق تمليك 500.000 هكتار في مدة 5 سنوات، على أساس 70.000 هكتار في السنة (حوالي 200.000 هكتار تم إعداد القرارات الوزارية المتعلقة بها).
- حث المستفيدين على التجمع عن طريق التأطير والمصاحبة من طرف اللجن الإقليمية المكلفة بالتمليك، والسلطات المحلية ونواب الجماعات السلالية، مع الشروع خلال سنة 2022 في مشاريع نموذجية في 3 أقاليم (جرادة، شيشاوة، سيدي قاسم)، ثم بعد ذلك برمجة عامة على صعيد جميع الأقاليم المعنية.
- تجسيد مسطرة التمليك في سنة 2022، ورقمنة وتسريع وتيرة معالجة الملفات الفردية المتعلقة بالتمليك، قصد تقديمها إلى مجلس الوصاية في أجل أقصاه شهر واحد، وإبرام العقود داخل أجل مماثل.

التمليك في المناطق السقوية:

- إبرام شراكات بين وزارتي الداخلية والفلاحة (قسم الشؤون القروية بالعمالة-المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي) من أجل تسريع عملية التمليك في المناطق السقوية (القانون 64.17) في إطار تعاقدية، مع توقع 5000 هكتار في السنة من الإنجازات الفعلية كتجزئات فلاحية.
- دعم وتتبع مشروع التمليك المنجز في إطار برنامج حساب تحدي الألفية (المكتبان الجهويان للاستثمار الفلاحي بالغرب والحوز: 67.000 هكتار)، طبقا للالتزامات المتفق عليها بين الشركاء بشأن هذا المشروع.

المحور 2 الإجراء 8:

تثمين عقارات الجماعات السلالية.

المحتوى:

تثمين الأراضي المملوكة للجماعات السلالية عن طريق الكراء والتقويت والشراكة، وتحسين الإجراءات المتعلقة بمختلف المعاملات.

الأهداف:

الكراءات:

- توحيد مسطرة الكراء حسب أنواعها (الفلاحية والتجارية والمقالع) واحترام آجال معالجة الملفات من أجل إبرام العقود (مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم) طبقا لمقتضيات المرسوم التطبيقي والدليل المسطري.

- معالجة جميع الملفات التي توجد قيد الدرس خلال النصف الأول من سنة 2022، وتحيين المعلومات المتعلقة بالملفات المدرجة في النظام المعلوماتي لمديرية الشؤون القروية.

- التواصل بكيفية جيدة والتنسيق مع العمالات والأقاليم ومع مصالح مديرية الشؤون القروية المعنية بعملية الكراء (التحصيل، نظام المعلومات الجغرافية، نظام المعلومات، النزاعات...) مع إعداد مساطر مكتوبة (دليل المساطر) خلال سنة 2022.

التقويات والشراكات والمبادلات:

- توحيد كيفية معالجة الملفات المتعلقة بالتقويات والمبادلات والشراكات طبقا لمقتضيات المرسوم التطبيقي والدلائل المسطرية.

- معالجة جميع الملفات التي توجد قيد الدرس طبقا للتشريع الحالي خلال سنة 2022.

- البحث عن شراكات وتطويرها، تمكن من تثمين الأراضي الجماعية لفائدة الجماعات السلالية، وخاصة في المناطق الحضرية، مع برمجة إجراءات سنوية في الميدان الاجتماعي والسكني.

- تسوية وتحسين مستوى قاعدة المعطيات المتعلقة بالملفات بتعاون وتنسيق مع العمالات ومختلف الشركاء والمقنتين قبل متم سنة 2022.

الخبرة العقارية:

- تقوية القدرات عن طريق تأطير اللجن الإقليمية المعنية بعمليات الكراء والتقويت من أجل توحيد جداول أئمة الكراء والتقويات، مع إعداد برنامج سنوي ابتداءً من سنة 2022.

- وضع مرجع الأثمان بمديرية الشؤون القروية بتنسيق وتعاون مع العمالات والأقاليم خلال سنتي 2022 و2023.

المحور 2 الإجراء 9:

تشجيع تعاونيات الأنشطة المدرة للدخل ومشاريع التنمية.

المحتوى:

تشجيع إحداث التعاونيات، تجميع ذوي الحقوق من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية والأنشطة المدرة للدخل، وإجراءات ومشاريع أخرى لها علاقة بتنمية الجماعات السلالية.

الأهداف:

• التشجيع على تنظيم أعضاء الجماعات السلالية في تعاونيات وإعداد مخططات عمل إقليمية مع برامج متنوعة وأنشطة مدرة للدخل: 500 مشروع/أنشطة مدرة للدخل في السنة لفائدة التعاونيات والجماعات السلالية على مدى 5 سنوات.

- العمل من أجل رفع عدد المستفيدين على مدى 5 سنوات، وذلك برفع العدد من 100.000 إلى 200.000 من المستفيدين أعضاء الجماعات السلالية.
- الرفع من وتيرة الإنجاز إلى 150 مشروعاً و/أو أنشطة مدرة للدخل، بمتوسط مصاريف سنوية قدرها 100 مليون درهم [البرامج الخمسة مجتمعة].
- مساهمة مديرية الشؤون القروية في إنجاز المشاريع المدمجة بالأقاليم 8 التي تتوفر على برنامج التنمية المندمجة مصادق عليه، أي ما مجموعه 148 مشروعاً بمبلغ توقعي للمساهمة قدره 310,91 مليون درهم.
- تنظيم أعضاء الجماعات السلالية المستفيدين من الكراء (قطع أرضية ذات مساحات تقل عن 5 هكتارات) بإقليم الرشيدية في إطار التعاونيات ومساعدتهم بمعونة الشركاء وخاصة قطاع الفلاحة، مع برمجة إحداث 50 تعاونية على أساس 10 تعاونيات في السنة.
- تنظيم ذوي الحقوق الذين استفادوا من التمليك في تعاونيات، مع برنامج للتأطير والتتبع، يوضع حسب تقدم عملية التمليك.
- تشجيع التعاونيات المحدثة بين أعضاء الجماعات السلالية من خلال المشاركة الفاعلة في مختلف التظاهرات الوطنية، ووضع برنامج خاص بمديرية الشؤون القروية من أجل التحسيس على المستوى المحلي، على أساس 6 لقاءات في السنة.

المحور 2 الإجراء 10:

تثمين المراعي والغابات.

المحتوى:

تثمين المراعي فوق الأراضي الجماعية، عن طريق وضع برامج ومشاريع بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وعند الاقتضاء مع شركاء آخرين.

الأهداف:

- القيام خلال سنة 2022 بإعداد تشخيص ولائحة محينة لجميع العقود المبرمة بين مديرية الشؤون القروية وقطاع المياه والغابات والمتعلقة بالصندوق الوطني الغابوي وحماية الأراضي وإرجاعها إلى حالتها، وذلك لاتخاذ القرار وتحديد مآل كل عقار باتفاق بين الإدارتين، ثم بعد ذلك برمجة إجراءات سنوية قصد تنفيذها.
- إجراء إحصاء خلال سنتي 2022 و2023 للأراضي الجماعية الرعوية التي تمت تصفية وضعيتها القانونية والتي تتوفر على خصوصيات تجعلها صالحة للفلاحة، وذلك من أجل حمايتها من الاحتلالات والنظر بتنسيق مع العمالات والأقاليم المعنية في إمكانية تثمينها في إطار الاستثمارات الفلاحية (برنامج مليون هكتار). وستشمل هذه العملية 10 عمالات في سنة 2022 ثم يتم تعميمها لاحقاً.

- إبرام اتفاقية إطار للشراكة مع وزارة الفلاحة في سنة 2022 من أجل تحسين وتهيئة وتثمين المراعي تطبيقاً لمقتضيات القانون رقم 113.13. المعرفة والتتبع والمساهمة في إنجاز هذه الأورش، طبقاً لبنود هذه الاتفاقية ومخطط عمل مشترك.
- المساهمة في تمويل المشاريع والأنشطة المدرة للدخل التي تنجزها التعاونيات الرعوية المكونة من طرف أعضاء الجماعات السلالية فوق أراضي رعوية، بالتنسيق مع قطاع الفلاحة والمياه والغابات (تمويل مشترك مديرية الشؤون القروية والفلاحة والمياه والغابات والتعاونيات) في حدود 30% من برنامج العمل السنوي لكل عمالة معنية.

المحور 2 الإجراء 11:

دعم التنمية القروية.

المحتوى:

دعم العمل الحكومي في الميدان القروي، في إطار التنسيق بين الوزارات.

الأهداف:

- تمثيل وزارة الداخلية بكيفية ملائمة في لجن القيادة ومجالس الإدارة والتوجيه الاستراتيجي للمؤسسات العمومية ووكالات التنمية الفلاحية والقروية: وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمعهد الوطني للبحث الزراعي وصندوق التنمية الفلاحية والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ووكالة حساب تحدي الألفية ...، عن طريق تقديم النظرة الشمولية لوزارة الداخلية ومديرية الشؤون القروية في هذه الميادين وخاصة ما يتعلق بتدبير أراضي الجماعات السلالية.
- التتبع والمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الفلاحية الجديدة (الجيل الأخضر 2020-2030) والسياسة العامة لقطاع الفلاحة والتنمية القروية، عن طريق التعبير عن حاجيات ومصالح الجماعات السلالية.
- السرعة في معالجة الملفات الشاملة لعدة قطاعات، التي لها علاقة بالعالم القروي والعقار بصفة عامة، وذلك عن طريق إبداء الرأي و/أو دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية المحالة من طرف مختلف القطاعات والوزارية.

المحور 3: تأمين الرصيد العقاري المملوك لجماعات السلالية ومحاربة الاحتلالات من طرف الغير والتزاميات وجميع التصرفات غير القانونية.

المحور 3 الإجراء 12 :

تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية لأماكن الجماعات السلالية.

المحتوى:

تسريع وثيرة تصفية الوضعية القانونية، وتحسين مستوى تتبع النزاعات العقارية، والتعرف على العقارات المفترض أنها جماعية.

الأهداف:

- تصفية الوضعية القانونية بشأن مساحة 4 ملايين هكتار، على أساس 800.000 هكتار في السنة عن طريق الحصوص على الرسوم العقارية.
- المصادقة على مساحة 800.000 هكتار من التحديدات الإدارية كل سنة.
- التعرف على جميع العقارات التي يفترض أنها جماعية وإعداد التصاميم بشأنها قبل متم سنة 2023.
- تعميم مسطرة التحديد الإداري لتشمل جميع عقارات الجماعات السلالية في أفق سنة 2026، أي حوالي 300.000 هكتار في السنة.
- تكليف مكاتب الدراسات الخاصة بتتبع مراحل مسطرة التحفيظ العادية.
- إدراج جميع المعطيات العقارية في النظام المعلوماتي ونظام المعلومات الجغرافية لمديرية الشؤون القروية، وتقاسم المعلومات مع العمالات والأقاليم في سنة 2022.
- نقل المهام المتعلقة بالتحديدات الإدارية الجديدة بكيفية تدريجية إلى العمالات والأقاليم، في أفق اللاتمرکز النهائي، طبقاً للدوريات التي تم إعدادها في هذا الشأن، مع إعداد برنامج سنوي يشمل 10 عمالات.
- الدعم التقني وتتبع التحديدات الإدارية التي تتطلب إعداد الملفات التقنية، مع إعداد لائحة بتنسيق مع قسم الشؤون القانونية والتنظيمية في شهر نونبر من كل السنة (أي حوالي أكثر من 800.000 هكتار/سنة)، مع التركيز بالأولوية على التحديدات الإدارية ومطالب التحفيظ الواقعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

المحور 3 الإجراء 13:

ضبط المعطيات العقارية.

المحتوى:

ضبط المعطيات العقارية عن طريق استغلال التصاميم التجزئية التي يمكن أن تسهل عملية التمليك، والتعرف على الاحتلالات بدون سند ومعالجتها.

الأهداف:

- استغلال المعطيات التي تم جمعها حول الأراضي المتواجدة، من أجل وضعها رهن إشارة المصالح المعنية التابعة لمديرية الشؤون القروية، والسلطات المحلية والإقليمية، وفق مسطرة محددة يجب صياغتها خلال 6 أشهر الأولى من سنة 2022. وتهم هذه العملية أكثر من 1,4 مليون هكتار.

- اعتمادا على التحليل المكاني، القيام بأبحاث من أجل اختيار الأراضي التي تتوفر على الإمكانيات الضرورية من أجل التملك أو التعبئة، عن طريق إعداد برامج سنوية. ويمكن رصد حوالي 200.000 هكتار في السنة للورشين المتعلقين بالتمليك والتعبئة من أجل الاستثمار.
- ضبط الاستغلالات غير القانونية، مع التركيز على الأراضي التي أقيمت فوقها أغراس وتجهيزات، والتي يتعين وضعها تلقائيا رهن إشارة مصالح مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم المعنية، من أجل مباشرة مسطرة الكراء بالمرضاة، مع برمجة معالجة الحالات المتواجدة حاليا (حوالي 130.000 هكتار) خلال سنتي 2022 و2023، على أساس 65.000 هكتار في السنة.

المحور 3 الإجراء 14:

الأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية.

المحتوى:

ضبط العقارات الجماعية الواقعة خاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية مع إعطاء الأولوية لتأمينها وتبني مقاربة لتثمينها.

الأهداف:

- القيام خلال سنة 2022 بإعداد لائحة الأراضي ذات الصبغة الحضرية وشبه الحضرية أو المهددة بانتشار السكن غير القانوني فوقها، وجمع المعلومات الجغرافية ووثائق التعمير المتعلقة بها.
- برمجة إجراءات ودراسات من أجل إخراج هذه الأراضي من نظام الأراضي الجماعية، عن طريق تثمينها والدخول في شراكات مع الفاعلين العموميين والخواص، وبرمجة إجراءات كل سنة.
- تجسيد عملية تثمين الأراضي الحضرية وشبه الحضرية التي تم اختيارها عبر عمليات التقويت والشراكة.
- استثناء الأراضي الجماعية المشمولة بتصاميم التهيئة الحضرية الواقعة في دوائر الري من نظام الأراضي الجماعية، تطبيقا للمقتضيات التعديلية الواردة في القانون رقم 64.17 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، عن طريق برامج سنوية يتم وضعها حسب الأولوية خلال الفترة 2022-2024 لمعالجة وضعية هذه الأراضي على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المعنية.

المحور 4: الحكامة وتحسين أدوات العمل.

المحور 4 الإجراء 15:

تقوية دور الوصاية.

المحتوى:

تقوية دور الإدارة الوصية (مديرية الشؤون القروية) عن طريق وضع الأدوات الضرورية لنجاح الإصلاح، وتطبيق الاختصاصات الواردة في الهيكل التنظيمي الجديد، وتحسين التعاقد بين مديرية الشؤون القروية والوحدات التابعة لها.

الأهداف:

- البرمجة السنوية للدراسات الضرورية التي تمكن من التحسين المستمر والنجاحة في تدبير أراضي الجماعات السلالية، بتنسيق مع الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم، على أساس 3 دراسات في السنة.
- ترجمة مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026، بتنسيق مع العمالات والأقاليم، إلى مخططات عمل سنوية ووثائق تعاقدية في شكل عقود أهداف/وسائل على صعيد مديرية الشؤون القروية وعقود أهداف/وسائل على صعيد العمالات والأقاليم، مع تقييم دوري للإنجازات كل 6 أشهر أو كل سنة.
- برمجة سنوية من طرف مديرية الشؤون القروية أو باقتراح من الأقسام لتقييمات حول النقص الملاحظ أو من أجل تحسين التدبير في بعض ميادين الأنشطة.
- تعميم وتحيين خلال سنتي 2022-2023 للدلائل المسطرية بالنسبة لجميع الأنشطة التي تمارسها مديرية الشؤون القروية، والتدقيق الداخلي المنتظم حول احترام المساطر، أو إن اقتضى الحال، التدقيق الخارجي من طرف المكاتب المتخصصة، على أساس 6 تقييمات في السنة.

المحور 4 الإجراء 16:

تقوية اللاتمركز على الصعيد الإقليمي.

المحتوى:

تقوية اللاتمركز في تدبير أراضي الجماعات السلالية على الصعيد الإقليمي عن طريق التفويض المتدرج لبعض مهام التسيير وتقوية العقود البرامج.

الأهداف:

- تقوية وتحسين بكيفية مستمرة العقود البرامج مع العمالات والأقاليم (عقد الأهداف/الوسائل الإقليمي) مع تقوية التنسيق وإدماج عناصر إضافية لها علاقة بأهداف مخطط العمل الاستراتيجي لمديرية الشؤون القروية 2022-2026.
- توسيع عملية تحويل المعطيات إلى كافة ميادين تدبير أراضي الجماعات السلالية واقتسام مختلف المنصات الالكترونية مع العمالات والأقاليم، بهدف الاقتسام الكلي للمعطيات في أفق 2023، مع برمجة عدة إجراءات سنويا.
- إجراء دراسة تمكن من تقوية نقل المهام المرتبطة بتدبير أراضي الجماعات السلالية إلى المستوى الإقليمي طبقا لروح ومقتضيات الإصلاح الجديد، وضرورة التقيد بتدبير يتسم بمزيد من اللاتمركز. هذه الدراسة يجب برمجتها خلال سنة 2022، وتتبع تنفيذها بعد ذلك.

المحور 4 الإجراء 17:

تحسين النظام المعلوماتي والنظام المعلوماتي الجغرافي.

المحتوى:

تحسين النظام المعلوماتي المندمج لمديرية الشؤون القروية (النظام المعلوماتي والنظام المعلوماتي الجغرافي) من أجل الاستجابة لمتطلبات الإصلاح الجديد بشأن أراضي الجماعات السلالية، لجعله أكثر ولوجية وأسهل في الاستعمال مع توسيع استعماله على المستوى الإقليمي.

الأهداف:

- وضع نظام معلوماتي جديد لامركز ابتداءً من سنة 2023، يستجيب لحاجيات مصالح الوصاية والعمالات والأقاليم في الرقمنة التامة لتدبير أراضي الجماعات السلالية، عن طريق هندسته وتطويره خارجياً من طرف مكاتب الدراسات المتخصصة. هذا النظام المعلوماتي يجب أن يكون مفتوحاً على المحيط الخارجي ويوفر منصة رقمية تستوعب المعاملات مع الزبناء والشركاء.
- صيانة وتحسين النظام المعلوماتي الحالي (النظام المعلوماتي، النظام المعلوماتي الجغرافي، كناش المحتويات، المعالجة الإلكترونية للوثائق) من أجل تسهيل أكثر لاستعمال هذه الأداة وتمكين العمالات والأقاليم بكيفية تدريجية من التوفر على المعطيات ومعالجات النظام المعلوماتي لمديرية الشؤون القروية، استعداداً للنقل الكلي للمعطيات إلى النظام المعلوماتي الجديد في أفق سنة 2023.

المحور 4 الإجراء 18:

الموارد البشرية والتكوين.

المحتوى:

البحث عن الموارد البشرية المكونة، واللجوء إلى التعاقد عند الحاجة للاستجابة للحاجيات الفعلية لمديرية الشؤون القروية في إطار التدبير وتنفيذ الإصلاح والبرامج التي تم إطلاقها.

الأهداف:

- إعداد إطار مرجعي جديد للوظائف والمهارات، مع التحيين المستمر لتوصيف المناصب عن طريق إبراز المتطلبات والاختصاصات الحالية لكل وحدة، وعن طريق إجراء دراسة معمقة تشمل جميع ميادين أنشطة مديرية الشؤون القروية. ويجب القيام بهذه الدراسة خلال سنة 2022.
- تنظيم الموارد البشرية بشكل أفضل وتقوية عدد الموظفين العاملين بمديرية الشؤون القروية بموارد بشرية خارجية ذات كفاءات محددة، واللجوء إلى التعاقد بعد عملية اختيار قائمة على أهداف محددة، وذلك من أجل تنفيذ الأوراش التي أطلقتها مديرية الشؤون القروية.

- إحداث نظام جديد داخلي في أفق سنة 2023 لتقييم مردودية الموظفين والأطر والمسؤولين عن المصالح والأقسام، يمكن المديرية من التوفر على عناصر للتقييم أكثر واقعية بالنسبة لسير كل وحدة.

المحور 4 الإجراء 19:

الميزانية والتدبير المالي والتدقيق.

المحتوى:

ميزانيات الإجراءات والبرامج، تقوية التدبير المالي، والزيادة في عمليات التقييم والتدقيق الداخلي والخارجي.

الأهداف:

ميدان التحصيل:

- الوصول بمستوى التحصيل المتوسط سنويا إلى نسبة 70% في أفق 2026، وإعطاء آجال معقولة حسب طبيعة الاستثمار من أجل تحصيل مختلف أنواع الديون.
- مراقبة وتتبع مستوى الأداء في ميدان التحصيل من خلال لوحة قيادة مجمعة وآلية يتم إعدادها بالنسبة لكل ميدان من ميادين التدبير، مع إعداد قوائم تتضمن النتائج بصفة دورية.
- تقوية التنسيق مع المصالح الكلفة بالتدبير بمديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم من أجل تصفية ديون الزبناء المدينين، مع التفكير في نقل بعض المهام إلى المستوى الإقليمي والاستعانة بمكاتب الدراسات الخارجية.

ميدان الميزانية والمراقبة المالية:

- الاستجابة للحاجيات المادية والمالية المعبر عنها من طرف أقسام ومصالح مديرية الشؤون القروية وأقسام الشؤون القروية بالعمالات والأقاليم، من أجل مصابقتها لتنفيذ التزاماتها وتحقيق أهدافها كما وردت في عقود الأهداف/الوسائل، عن طريق تحديد الميزانية السنوية في شهر دجنبر من كل سنة.
- إعداد القوائم المحاسبية والمالية السنوية لمديرية الشؤون القروية وإخضاعها للإشهاد من طرف مكاتب الخبرة المحاسبية.
- تحسين أجل أداء مستحقات الموردين ومقدمي السلع والخدمات، مع تحديد أجل أقصاه شهران طبقا للنصوص التنظيمية.
- الشروع في سنة 2022 في صرف التعويضات لفائدة نواب الجماعات السلالية طبقا للمقتضيات الجديدة المتعلقة بأراضي الجماعات السلالية.

ميدان الأرشفة:

- تنظيم الوثائق وأرشفة مديرية الشؤون القروية مع التفكير والقيام بدراسات خلال سنة 2022 من أجل برمجة إجراءات سنوية.

المحور 4 الإجراء 20:

تتمية التواصل.

المحتوى:

تتمية التواصل عن طريق استعمال مختلف الوسائل، وخاصة التواصل الرقمي.

الأهداف:

- تحيين أو إعادة هندسة الموقع الإلكتروني الحالي لكي يتسنى بواسطته مصاحبة الأوراش التي أطلقتها مديرية الشؤون القروية والإصلاح الشامل حول أراضي الجماعات السلالية، عن طريق تصور جديد، مع إعداده من طرف أحد المتخصصين الخارجيين في مجال التواصل الرقمي، وذلك في سنة 2022.
- تصور ووضع استراتيجية ومخطط للتواصل متعدد الأبعاد، على مدى 3 سنوات (2022-2024)، مع تعيين أحد المختصين في التواصل لمواكبة مديرية الشؤون القروية في هذا المشروع.
- تبسيط إجراءات الاستقبال والدخول، مع إعطاء الأولوية لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والتواصل، وعصرنة مهام مكتب الضبط لمديرية الشؤون القروية في معالجة المراسلات (2022-2023).
- تحسين طرق ومؤشرات معالجة الشكايات، مع تحديد أجل لكل صنف من الشكايات، ومع اللجوء أكثر إلى الرقمنة وإخبار المشتكين عن مآل كل شكاية (دليل المساطر 2022).

ثالثاً- الوسائل والتدابير المصاحبة من أجل التنفيذ:

إن المحاور الأربعة الرئيسية تتفرع عنها 20 إجراءً، وكل إجراء له أهداف محددة ستمكن من انخراط جميع البنيات التابعة لمديرية الشؤون القروية حسب مهامها واختصاصاتها، في التنفيذ بكيفية منهجية، ومتناغمة ومتزامنة، مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والتتبع بالنسبة لكل هدف.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريع الجديد المتعلق بأراضي الجماعات السلالية وخاصة القانون رقم 62.17 ومرسومه التطبيقي الصادر في 9 يناير 2020 يشكل منعطفاً هاماً بالنسبة لتدبير أراضي الجماعات السلالية، من خلال تحويل عدة اختصاصات للمستوى الإقليمي والمحلي. ويضاف إلى ذلك الورش الهام المتعلق بتعبئة مليون هكتار من أجل الاستثمار في الميدان الفلاحي، والتمليك في المناطق البوروية.

وهذا يقتضي وضع وسائل بشرية ومالية مهمة، على المستويين المركزي والإقليمي لمواجهة بعض التحديات المرتبطة بتنفيذ الأوراش التي تم إطلاقها، وما يفرضه ذلك من حكمة جيدة لهذه الأوراش، واستباق البحث عن الحلول لل صعوبات والمخاطر التي قد تظهر أثناء التنفيذ، مع تقوية التأطير والتنسيق بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم المكلفة بالتنفيذ على أرض الواقع.

وقد تضمن مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 مقترحات ستمكن من توفير الظروف الملائمة لحكامة جيدة، وتبين مسؤولية البنيات والأشخاص الذين سيكلفون على الصعيد المركزي بقيادة وتتبع جميع مراحل الإنجاز، مع تحديد الأهداف التي يتعين تحقيقها سنويا على مستوى كل إجراء، حسب الوسائل والموارد المتاحة.

أ- الموارد البشرية والمالية:

هذه الجوانب أساسية من أجل تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 لمديرية الشؤون القروية. والوسائل التي سيتم استعمالها وردت في المحور 4 المتعلق بالحكامة وخاصة الإجراءات 18 و19 المتعلقة بالموارد البشرية والميزانية والوسائل المالية. غير أن بعض النقص والإكراهات والأخطار يجب أخذها بعين الاعتبار، قصد التأكد مع الشروع في تنفيذ الأوراق من حصول تقدم حقيقي في النتائج والأهداف التي يمكن تحقيقها. ومع التنفيذ الفعلي في عين المكان للإجراءات الرئيسية من طرف السلطات المحلية والإقليمية، فإن الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والمالية يجب أخذها بعين الاعتبار، مع توفير الحد الأدنى الذي يمكن من التقدم باستمرار في التنفيذ بمزيد من الهدوء والنجاحة.

ب- البرامج / المشاريع الرئيسية في مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026:

لا شك أن تقوية القدرات البشرية والمالية واللوجستية لتنفيذ الأوراق مسألة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة في مخطط العمل الاستراتيجي. غير أنه إذا لم يكن هناك انخراط فعلي وإرادة حقيقية من طرف مسؤولي الوحدات المكلفة بإنجاز الإجراءات فسيكون من الصعب الوصول إلى النتائج المتوخاة.

لذلك، سيتم في إطار مخطط العمل الاستراتيجي وضع نظام للتدبير حسب المشروع/البرنامج بالنسبة لبعض الإجراءات التي تكتسي أهمية قصوى ولها دور حاسم في نجاح الإصلاح والورش الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع تتبع أكثر صرامة من طرف مديرية الشؤون القروية.

يتعلق الأمر بثمانية إجراءات مرتبة حسب الأهمية والأولوية :

1. تعبئة مليون هكتار،
2. عملية التمليك في المناطق البوروية،
3. تسريع وتيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية،
4. دعم ذوي الحقوق والتمويل،
5. التوعية والتكوين والتحسيس،
6. تنمية التواصل،

7. النظام المعلوماتي،

8. اللاتمرکز ونقل الاختصاصات.

وهذه المقاربة ستسمح بإعطاء الأولوية للإجراءات الثمانية من خلال رصد وسائل خاصة ووضع آليات للتدبير والتتبع ملائمة لضمان النجاح لكل برنامج.

ج- تقوية الحكامة والتنسيق والتعاقد داخليا (مديرية الشؤون القروية) ومع العمالات والأقاليم :

من أجل تحقيق الأهداف والاحتفاظ بوتيرة عالية في إنجاز الأنشطة العملية المرتبطة بمختلف الإجراءات المقررة في مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026، سيتم إحداث نظام للقيادة والتتبع والتقييم، سيتمكن من تقادي بعض الأخطار وتوفير أفضل الظروف للإنجاز .

إن التجربة الناجحة لمديرية الشؤون القروية في تتبع وتقييم مختلف مجالات نشاطها من خلال التعاقد الداخلي مع الأقسام التابعة لها، والخارجي مع العمالات والأقاليم، قد أبانت عن النجاحة من خلال التقدم في عدة ميادين، والحصول على نتائج مشجعة خلال تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي السابق 2020-2016 .

لذلك، يجب المحافظة على أدوات القيادة والتقييم وتقويتها وتحسينها، خصوصا بعد إحداث قسم البرمجة والتنسيق سنة 2020 (الهيكل التنظيمي الجديد)، المكلف أساسا بهذه المهمة .

1- عقد الأهداف/الوسائل لمديرية الشؤون القروية:

لقد شرعت مديرية الشؤون القروية منذ سنة 2015 في عملية التعاقد مع الأقسام والمصالح التابعة لها من أجل ضبط التدبير، وتتبع أفضل للإنجازات، وتقييم شامل لأداء مختلف البنيات التابعة للمديرية . ويتم إعداد عقد الأهداف/الوسائل لمديرية الشؤون القروية سنويا، على أساس التزام مكتوب، ومقاربه تتمحور حول النتيجة، من أجل تحقيق عدد من الأهداف المرقمة.

وقد تم تجريب هذا النظام خلال تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي 2016-2020، حيث وصلت هذه التجربة حاليا إلى مرحلة النضج، واكتسبت البنية المكلفة بالقيادة رصيذا من الخبرة. وعليه فإنه من المفيد أن يتم، خلال تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2022-2026 مواصلة تطبيق نفس المقاربة مع تحسينها عن طريق اعتماد آليات وأدوات جديدة للتتبع والتقييم، ومع التفكير في إمكانية تحيينها عند الضرورة.

2- عقد الأهداف/الوسائل بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم :

يتم منذ عدة سنوات تبادل الالتزامات بين مديرية الشؤون القروية والعمالات والأقاليم المعنية بتدبير أراضي الجماعات السلالية، في إطار تعاقدية يتضمن الأهداف والوسائل، وذلك بواسطة عقد الأهداف/الوسائل الذي يتم إبرامه كل سنة.

وقد سمح هذا التعاقد بتحقيق أهداف، وتسجيل تقدم في عدة ميادين تتعلق بالتدبير، وخاصة في ميدان تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، وضبط المعطيات البشرية والعقارية عن طريق إحداث كناش المحتويات، وتثمين أراضي الجماعات السلالية، وإنجاز المشاريع وخلق التعاونيات لفائدة أعضاء الجماعات السلالية، وتكوين النواب وأطر العمالات وغير ذلك.

إن النتائج المتوصل إليها والتقدم في تحقيق الأهداف تظهر بوضوح من خلال الحصيلة السنوية للعقود-البرامج، ويتم تتبعها وتقييمها بانتظام من طرف مصالح الوصاية بالتنسيق من طرف قسم البرمجة والتنسيق.

في سنة 2019 قامت مديرية الشؤون القروية باتخاذ توجه جديد من أجل تقوية الإطار التعاقدية، وذلك عن طريق إعداد اتفاقية خاصة تتعلق بإنجاز برنامجي تعبئة مليون هكتار من أجل الاستثمار في الميدان الفلاحي والتمليك في المناطق البوروية، حيث تم إبرام هذه الاتفاقية مع 59 عمالة أو إقليم المعنية بالبرنامجين المذكورين.

فبراير 2022